

الخرافي يلتقي مستشاري المجلس

أكد رئيس مجلس الأمة بالإنيابة م. عادل الخرافي حرص رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على تطوير نظام العمل



م. عادل الخرافي

الإداري والفني في الأمانة العامة لمجلس الأمة. ونقل الخرافي خلال اجتماعه بالمستشارين القانونيين والدستوريين في «الأمانة العامة» أمس الأربعاء تحيات الرئيس الغانم وتقديره لما يبذلونه من جهود واضحة وجلية اتضحت عبر المذكرات القانونية والفتاوى الدستورية التي تقدموا بها إليه خلال الفترة الماضية. وأشاد بال دور البارز الذي يقوم به الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري للاستفادة من الخبرات القانونية والدستورية المتواجدة في «الأمانة العامة» من خلال الإعداد لهيكل تنظيمي للمكتب الفني، والذي يضم المستشارين القانونيين والدستوريين في المجلس. وذكر الخرافي أن المستشارين

نواب يُشيدون بقرار سحب السفير من طهران

إلى جانب شقيقتها المملكة العربية السعودية وهو واجب، مضيفاً أن ما يمس اشقاءنا في المملكة العربية السعودية يمسنا ويمس دول مجلس التعاون برمتها.

ورحب الكندري في تصريحه بدعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لعقد جلسة خاصة لمناقشة التداعيات الإقليمية وتأثيرها، مشدداً على ضرورة أن تكون الجلسة علنية كي يعرف الشعب الكويتي مواقف ممثليه في البرلمان ولكي تتكشف أمام العامة تلك المواقف، فنحن لا نخشى أن نقول موقفنا بكل صراحة وشجاعة بل نتشرف به وهو الموقف الداعم للشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية في مواجهتها للأطماع الإيرانية. الكندري وفي تصريحه دعا النواب إلى الوقوف خلف القيادة السياسية وموقف الدولة الداعم للمملكة مطالباً الجميع بدراسة المواقف والتصريحات قبل إطلاقها لما في ذلك من تأثير على وحدة الصف.

ووجه الكندري في تصريحه رسالة لمن يزايد على الكويت ولمن يربط انتماء بمواقف سياسية كان يقول ويكلم صفاقة بأنه «لا يتشرف بالانتماء إلى الكويت»، قائلاً له الكويت «تاج على راسك»، وهي من لا تتشرف بك وبأمانك.



فيصل الكندري



ماضي الهاجري



محمد الجبري

وأخرها خليفة العبدلي التي أكد القضاء الكويتي أن لها علاقة وثيقة بإيران والسفارة الإيرانية في الكويت؛ فأيران لم تترك دولة إلا وتدخلت في شؤونها بإدارة الفتنة الطائفية.

وأكد أن إيران دولة مارقة خرقت كل الأعراف والاتفاقات والمواثيق الدولية وينبغي الوقوف في وجهها بكل قوة وحزم حتى تردع وتكف عن مثل تلك الحماقات، مشدداً على ضرورة عقد الجلسة على مرامي ومسرح الشعب الكويتي حتى يعرف الشعب نوابه وممثليه مع من يقفون.

وقال النائب فيصل الكندري إن استدعاء السفير الكويتي لدى إيران واستدعاء الخارجية الكويتية للسفير الإيراني وتسليمه مذكرة احتجاج هو موقف مشرف للحكومة الكويتية بوقوفها

لقتل الأبرياء؛ وهل كان سراج اليمن إلى حرب أهلية بتقديمها الدعم للحوثيين؟ وهل كان سرا محاولاتها جسر البحرين إلى حرب أهلية وفوضى أيضاً؟ وهل كان سرا محاولاتها بل والإعلان عن نيتها الاستيلاء على عواصم العراق وسورية واليمن حتى لسو كان الثمن تدمير هذه العواصم؟ فلماذا إذن تعقد الجلسة سرية وما المبرر وراء عقدها سرية ما دامت كل أجنداتها الخبيثة وأهدافها التوسعية معروفة للجميع وفي العلن؟

وتابع الهاجري: وهل كان سرا محاولات إيران زعزعة أمن واستقرار الدول العربية بدءاً من تفجيرات مكة وتفجيرات المقاهي الشعبية وتدخلها في لبنان من خلال حزب الشيطان ومروراً بإغراق العراق وسورية واليمن في الفوضى والتشتت،

وأشار نائب رئيس البرلمان العربي محمد الجبري بما قامت به وزارة الخارجية من استدعاء سفيرنا لدى طهران على خلفية الاعتداء على السفارة السعودية في إيران المخالف للأعراف الدولية.

وأكد الجبري تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وإن دول مجلس التعاون جسد واحد ضد كل من يحاول العبث بأمنها واستقرارها. من جانبه، رفض النائب ماضي الهاجري سرية الجلسة الطارئة التي أعلن عنها الرئيس الغانم لمناقشة الأوضاع في المنطقة، مؤكداً أنه لا داعي لعقد جلسة سرية حتى يعرف الشعب الكويتي مواقف نوابه من مع ومن ضد إيران.

وقال الهاجري في تصريح صحافي أنه ليس خافياً على أحد ممارسات إيران التخريبية وتدخلاتها في شؤون دول الخليج وغيرها من الدول العربية ومحاولاتها المستمرة في زرع فتيل الإزمات وبث بذور الفتنة بين الأنظمة الخليجية وشعوبها.

وتساءل: هل يخفي على أحد أن سياسة إيران تهدف إلى تصدير الثورة الإيرانية للعالم العربي وتفرض سيطرتها عليه؛ وهل كان سرا تقديمها الدعم الكامل للنظام السوري بما في ذلك إرسال جنود ومقاتلين



فارس العتيبي

العتيبي: استجواب وزير المالية قائم ويقدم فور اتخاذ الحكومة قرار رفع الدعم

واضحة ومكشوفة سيما بعد إعلان مجلس الخدمة المدنية عن الغاء نظام استئجار السيارات وقسمات شراء البنزين لرؤساء الأجهزة الحكومية والقياديين معتبراً أن الحكومة تأخرت في الإعلان عن هذا التوجه الذي كان يفترض أن تقوم به منذ أن قرعت الأزمة الاقتصادية باب العجز الحكومي.. وأضاف العتيبي أن التناقص الحكومي بصرف 250 ديناراً للوزراء والقياديين كبديل للسيارات يعتبر وجهاً من أوجه اهدار المال وهو المحور الذي أفرأنا له مساحة هامة في استجوابنا المزمع تقديمه للوزير. وختم العتيبي تصريحه بالقول: نجد ما قلناه سابقاً بأننا لن نتوانى عن القيام بمسؤولياتنا التي كلفنا لنا الدستور تجاه الوطن والمواطن ومعيشته التي تشكل الدافع الأقوى في تحركنا المستقبلي للحفاظ على الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود.

قال النائب فارس العتيبي إن استجوابه الذي لوح بتقديمه لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح قائم وهو بانتظار أن تخطو الحكومة أية خطوة باتجاه رفع الدعم عن السلع حتى يقدم الاستجواب. وأضاف العتيبي في تصريحه قائلاً: نذكر الحكومة ومعها كل من يراهن على عدم جدية الاستجواب بأن للاستجواب محاور أربعة غير محور رفع الدعم وهي محاور: الخصخصة، هيئة سوق المال، الهيئة العامة للاستثمار وهدر المال العام وهي المحاور التي سنستبين من خلالها تخبط نائب رئيس الوزراء وزير المالية في هدر المال العام في الوقت الذي يدعى فيه إلى التقشف والذهاب إلى جيب المواطن. وتابع العتيبي: إن سياسة الحكومة للتناقص على قرارات رفع الدعم

الصانع: توافق بين السلطتين على «الهيئة التشريعية» انتهت من مناقشة هيئة مكافحة الفساد وتصوّت على تقريرها الأحد المقبل

جنح الفردوس. وقال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع إنه تمت مناقشة مشروع واقتراح قانون بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية مع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

وأضاف الوزير الصانع أن هناك توجيهات من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بالتعاون مع مجلس الأمة، مشيراً إلى أن هناك توافق بين السلطتين في مختلف المجالات، خاصة في موضوع هيئة مكافحة الفساد. وذكر أنه تمت مناقشة قانون مكافحة الفساد وأضافنا بعض الإضافات التي تحمي القانون من أي عوار دستوري ورأينا الجوانب الأخرى الخاصة بموضوع «الإبداعات السابقة»، موضحاً أن هناك نصاً يتعلق بالكشف غير المشروع وعن تبعية الهيئة قال إن التبعية مجرد إجراء شكلي لوزارة العدل وهي مستقلة بشكل عام ولا يمكن للوزارة أن تتدخل بأي شكل من الأشكال.

يوم الأحد المقبل ليتسنى رفع التقرير إلى مجلس الأمة وعرضه في جلسته المقبلة والتصويت عليه. وأوضح القاضي أنه تم الأخذ ببعض التعديلات النيابية على مشروع الحكومة، مبيّناً أن من أبرز التعديلات وضع تعريف للكشف غير المشروع، وأن تبعية الهيئة باقية كما هي عليه، كون الهيئة جهازاً تنفيذياً يتبع الحكومة. وأكد القاضي أنه تم تعديل بعض المواد التي رأى فيها النواب أنها تقيد يد الهيئة، مضيفاً أن من أبرز التعديلات النيابية التي وافقت عليها الحكومة بالنسبة لقانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد هي منح الصلاحية للهيئة في التفتيش من غير الحصول على إذن من النيابة العامة، وكذلك حق الهيئة في متابعة القضايا مع جهات التحقيق. وأكد القاضي أن الموافقة على تعديلات مواد المشروع تمت بالتوافق مع الحكومة. وأضاف القاضي أن اللجنة رعت الصيانة عن النائب حصر نيابة القروانية/

انتهت اللجنة التشريعية من مناقشة مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد في اجتماعها أمس، بحضور وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير العدل يعقوب الصانع وعدد من الجهات المعنية. وقال مقرر اللجنة النائب أحمد القاضي إن اللجنة ناقشت مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد مع الجهات المعنية والمتصلة بوزارة العدل والنيابة العامة، مشيراً إلى أن اللجنة ستصوت على قرارها



أحمد القاضي

شكراً على التعازي

الحاج/ يوسف علي كمال وعائلات

كمال ومال الله وتقي وملك والسلمان وأسيري

يتقدمون بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى:

حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
والى سمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
والى رئيس مجلس الأمة السيد / مرزوق علي ثنيان الغانم
والى سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح
والى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
والسادة الشيوخ والوزراء وأعضاء مجلسي الأمة والبلدي والمحافظين الكرام
وكل من تفضل بمواساتهم بوفاء فقيدهم المغفور له بإذن الله تعالى

المرحوم/ يعقوب يوسف علي كمال

سواء بالحضور شخصياً أو الإتصال هاتفياً أو برقياً أو النشر في الصحف من داخل وخارج دولة الكويت
سائلين الله العلي القدير أن لا يريهم مكروهاً بعزيب

اللهم صل على خير رسلنا

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

إعلان

لأصحاب الأعمال في القطاع الحكومي (مدنيين)

والقطاعين الأهلي والنفطي

إعمالاً لأحكام القانون رقم (44) لسنة 2007 بشأن مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس.

وأحكام القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2008 بشأن مواعيد وقواعد وإجراءات التسجيل وسداد الاشتراكات بالنسبة للمؤمن عليهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين بدولة الكويت.

تود المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تسترعي إنتباه أصحاب الأعمال في القطاع الحكومي (مدنيين) والقطاعين الأهلي والنفطي إلى ضرورة موافقاتها بمرتببات وأجور المؤمن عليهم من مواطني دول المجلس العاملين لديهم وذلك عن شهر يناير 2016، ومراعاة إستيفاء هذا البيان في يناير من كل عام مستقبلاً.

كما تنوه المؤسسة إلى ضرورة التزام أصحاب الأعمال المخاطبين بأحكام القانون المشار إليه ممن يعمل لديهم أي من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولم يبادروا إلى تسجيلهم ضرورة إتخاذ إجراءات تسجيلهم وسداد الاشتراكات المستحقة عنهم في الحسابات البنكية الخاصة بأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دولة الكويت وذلك حتى لا يترتب في شأنهم المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في ذلك وفقاً لأحكام المادتين (91)، (92) من قانون التأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال، كما يتعين ضرورة موافاة المؤسسة بصورة عن إشعارات سداد الاشتراكات الشهرية وذلك بصفة دورية.

www.pifss.gov.kw
خدمة التأمينات الهاتفية للخليجيين
22994666

خدمة التأمينات الهاتفية
www.pifss.gov.kw 114 Taminatkw